

غير العلم عند الاشاعة واولها غير العلم بالسموات والمطران في حيث
 المتعلق على وجه يكون سببا لاكتشاف التمام وان كان له تعالى آخر واكتشاف
 آخر قبل حدوث السموات والمطران في حيثما قبل علم نوعان من الفعل فلما
 ان يقال العلم بالسموع حاصل قبل وجود المسجع بخلاف السمع فلا يخبر
 وفي نفسك بل ربما ان يتولد بالسمع والرواق واللسان ايضا فلا يخبر
 في سبع بجوارها فتفاته في العذرة على ما ذهب من لا
 بقوله بالكتابة كما رأينا نوصيه بتخصيص هذه العذرة ويرى ان هذا العلم
 واعترض بان ان ساكنية الارادة الى المتعلقين بمتعلق الى محض
 آخر فيسلسل ولا يلزم الايجاب لا يقال الارادة صفة من شأنها
 الفعل والترك فيلحق التخصيص مع استقراء النسبة لا فان قوله الكلام
 في وجود تلك النسبة لا يخلو الصريح بل يرجع وكون تعلق العلم
 تابعا للواقع وتخصيصه ان العلم التصوري عام للواقع وغيره فلا يميز
 برحواو العلم التصديقي بالواقع في الواقع والواقع في الواقع الارادة للثبوت
 وبه يندفع قول الحكماء ان المتابع هو العلم لا انفعال لا الفعل ثم يرد
 ان يقال يجوز ان يكون العلم في فعله التام هو العلم بالمصلحة وليس بالذات

ذلك في وقوع الفعل ولا يخلو لا بسبب وجود فعله كطرفا في العلم
 في كل وجه انه ليس بكونه ولا سأن فلت يلزم منه كون العلم بربا
 قلت في تفسير ارادة الواجب لاجب الارادة فيم برود علم ان هذا المعنى
 لا يصلح محضها لاهل الطرفين ويوظف وان اراد ان الفعل مصدر عن
 الذات على هذا الوجه وهذا معنى الارادة فهو قول بالايجاب ولو ان
 وقوع الملازمة غير مستمرة عندهم كمن الكلام على التحقيق اذ في غير الا
 في اعمالا يعلم قبل علمه هذا فابدأ على معانيه في العلم اليقيني لا العلم
 المطلق اذ كل عاقل يقدر على الاخبار يحصل في ذهنه صورة مما احر به
 بالضرورة على انه لا يتم في ان ذلكا وبغيره فان العلم لا ينفك ولا يعلم
 ان هذا المقام مجازا لانهم والذات يحفظ بالبان هو ان يقال المعنى لا يخبر
 في النفسانية لا بسبب العبارة ومدلولها فان قولنا زيد قائم وزيد
 لا القيام والنصف زيد بالقيام الى غير ذلك تعبيران عن معنى واحد والاشارة
 مكابرة ولا شك ان مدلولات الالفاظ متفادرة فليس في ذلك غير مدلول اللفظ
 ثم ان اشارة في وقوع النسبة بتصور الطرفين النسبة ولا يجد ذلك المعنى
 عند عدم تعدد الاخبار ثم انه قد يعصده في ذلك المعنى شيئا في العلم في غير